البرنامج الوطني للأسر المنتجة.. توفير فرص عمل ودخل مناسب

إنشاء وحدات إنتاجية واستيعاب المخرجات ودمجها بسوق العمل

يسعى مفهوم الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في الأساس الى تأهيل الفرد المستهدف (ذكر أو أنثى) للحصول على مجموعة من المهارات والمعلومات التي تؤدي إلى تغير جذري في سلوك وأفكار وطرق إنتاجه ليصبح عضوا قادرا ومنتجاً في مجتمعه المحلي أو الوطني لإكساب مهارته من حيث الاداء أو الإنتاج للحصول على دخل كريم لينخرط كعنصر مفيد لوطنه وأسرته.

وفي ضوء ذلك تدخلت الدولة بصورة فعالة ومباشرة من أجل التخفيف من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية عبر برنامج التدريب والتأهيل للفئات الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر وعمل البدائل لضمان اجتماعي فأنشأت البرنامج الوطني للأسرة المنتجة وتنمية المجتمع لتمكين الفئات الفقيرة من مواجهة متطلبات الحياة الضرورية.

وقد نشط هذا البرنامج منذ فترة دمج مراكزه الاجتماعية الخدمية بعد تحقيق وحدة الوطن عام 90م بشكل ملحوظ وأكتسب الكثير من الخبرات إلا أنه عانى مؤخراً العديد من الإختلالات والصعوبات الذاتية والموضوعية والمركزية مما أثر سلباً على تطوير وتحديث نشاطه لمواكبة مختلف التطورات والمستجدات التنموية الحديثة على مستوى الوطن والعالم، مما استدعى مجلس النواب لمناقشة أوضاعه وطرح العديد من المخارج والتصورات وضم وإعادة هيكلته واستحداث قيادة جديدة له وفي ضوء المهام المسندة والاتجاهات التنموية الجديدة كان لنا هذا اللقاء مع الأستاذ/ صالح حميد البعداني – المدير العام للبرنامج الذي سلط الضوء حول جملة من القضايا الهامة المتعلقة بإعادة تفعيل دور ونشاط البرنامج واتجاهات تطويره وتحديثه وسبل القضاء على الإختلالات السابقة وتأهيل وتدريب المراكز والتوسع في خدمات البرنامج بما يضمن مساعدة الأسرة الفقيرة للحصول على فرص عمل وزيادة دخلها وتمكينها من إقامة المشاريع الخاصة بها وكانت الحصيلة التالي:

لقاء / محمد سعد الزغير

لبنات الأساسية لإنشاء وتطوير أعمال البرنامج

في واقع الأمر كانت قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدا للّه صالح رئيس الجمهورية محقة ومصيبة في دمج المراكز الخدمية التنموية الاجتماعية في المحافظات الجنوبية وعددها (7) ضمن البرنامج الوطني للأسرة المنتجة الذي أنشئ عام 1990م بعد تحقيق وحدة الوطن المباركة وعقب التأسيس أنشاء (4) مراكز للأسر المنتجة في صنعاء ، إب ، تعز ، والحديدة ، وتم إصدار قرار من مجلس الوزراء رقم (25) عام 1992م الذي وضع اللبنات الأساسية لإنشاء وتنظيم أعمال البرنامج وأنشطته والذي تم إعادة إنشائه برقم (199) عام 1997م . والمتضمن إلزام وزارة التأمينات و الشئون الاجتماعية بإعداد الدراسات ووضع الخطط والبرامج للتوسع في خدمات البرنامج وعمليات تدريب وتأهيل الأسرة الفقيرة لجميع محافظات الجمهورية ولمختلف المجالات بما يضمن مساعدة هذه الأسر للحصول على فرص عمل وتوفير الدخل المناسب لها.

على أن يكون للبرنامج شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري يخضع لإشراف وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ويكون مقره الرئيسي صنعاء وتنشأ له فروع له في مختلف المحافظات وحسبما تقتضيه الحاجة . وتم تحديد المهام والأهداف للبرنامج وعلى أن تدعم الحكومة البرنامج بميزانية سنوية لضمان استمراره. وأن تقوم وزارة التخطيط والتنمية بعرض البرنامج على المنظمات الدولية والإقليمية بهدف الحصول على التمويل الخارجي وتقديم الدعم المناسب له.

المهام والأهداف والتطوير

وحددت المهام والأهداف للبرنامج القيام بتأهيل وتدريب الأيادي العاملة في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية وإعادة تأهيل الفئات الماهرة وتطوير قدراتها الإنتاجية وفق أحدث الأساليب العلمية وتهيئة فرص عمل للخريجين ومساعدة الأسر الفقيرة وتسويق منتجاتهم وإقامة المعارض لها الدائمة والموسمية وتقديم المشورة الفنية للأسر المنتجة وتعبئة وتوجيه وتنظيم الأفراد والجماعات المجتمعية المحلية للمساهمة في تنمية الموارد البشرية والمادية وإنشاء مراكز جديدة وغيرها من المهام الأخرى.

وهكذا نشطت هذه المراكز لتصل إلى (68) مركز عام 2007م وفي العديد من المجالات التي بلغت أكثر من (15) مجالا منها الخياطة والتفصيل – التطريز الآلي واليدوي – والتريكو الآلي واليدوي والسيراميك _ الحياكة للمعاوز والسجاد واستخدام الكمبيوتر – والكوافير –صناعة الجلود والنحت الخزفي والزجاجي والفخار – والتدبير المنزلي – الأشغال اليدوية – وفي مجال السعف والنخيل وصناعة البخور وغيره .

أهم البرامج والمشاريع

في الواقع اتجه البرنامج نحو مفهوم جديد يتمثل في أهمية الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والأهلية ليعكس التطور والتنمية في سياساتها على المستويين الوطني والمحلي من خلال حشد وتعبئة كافة الموارد واستثمار الجهود من اجل إنجاح عملية التخفيف من الفقر وتنمية المجتمع من خلال الشراكة وتعزيز العلاقة مع صندوق الرعاية الاجتماعية كعنصر شبكة الآمان الاجتماعي . وقد تم تدريب وتأهيل ما يقارب (471) مستفيدة على عدة مجالات تدريبية، وكذا توجيههن خلال 2007م إلى مشروع القروض الميسرة المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية. كما شارك البرنامج مع العديد من منظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات والمنافع المشتركة والدورات التدريبية والندوات والتؤمة وإشراك (37) جمعية أهلية كما شارك البرنامج في إدارة وتشغيل مراكز أنشاها لجمعيات بلغ عددها (41) جمعية وإنشاء (8) مراكز في عدد من محافظات الجمهورية . وفي ضوء تلك الأنشطة بلغ عدد المراكز حتى عام 2007م (68) مركزاً وبلغ عدد الخريجين من مختلف المحافظات (42788) خريج وخريجة. كما بلغ عدد المعارض المقامة من (90 2006-م) أكثر من (19) معرضاً على المستوى المحلي والخارجي.

العقبات والمشاكل التي واجهها البرنامج

الحقيقة البرنامج نشط وقدم الكثير واكتسب الخبرات الجيدة إلا أنه واجهه مؤخراً العديد من الإختلالات منها ضعف الإمكانيات المادية والعجز في التغطية التشغيلية والنفقات والتجهيزات والآلات والإيجارات والمرتبات و الأجور والنقل والبناء والتشييد . والمبالغ المتحصلة من الدعم الخارجي والتي تنعكس بشكل منتجات قابلة للتسويق توجه كإيرادات عامة للدولة وليس لصالح تطوير المشروعات في إطار المركز بحسب أنظمة المالية المتبعة وعدم دراسة جدوى لخريجات المراكز وكيفية إقامة مشروعها الخاص وتسويقها وعدم توفير المعارض المراكز وتطوير المهارات واحتياجات سوق العمل.

وتعرض بعض الآلات والمعدات والتجهيزات للتلف لتكرار التنقل من مبنى إلى أخر والتي تشكل 60٪ من المقرات. والإغلاق والتجميد لبعض المراكز بسبب عجز دفع الإيجار والمراكز المفرطة وغيرها...

آلية تطوير وتحديث نشاط البرنامج

لقد كان لمناقشة مجلس النواب أثره البالغ بمعالجة القضايا وأوضاع البرنامج وتقيمه وتم اتخاذ العديد من المقررات كضم البرنامج لصندوق الرعاية الاجتماعية لتكامله مع البرنامج بدلاً من الحصول على مساعدة تقليدية مادية يمكن تحويلها إلى الإنتاج واعتماد هذه الأسر على نفسها من خلال التأهيل والتدريب وباعتبار الصندوق والبرنامج ضمن آلية شبكة لضمان الاجتماعي .

و الوزارة الآن بصدد دراسة ما ورد في تعميم مجلس النواب خاصة أننا بحاجة إلى تعديل التشريع بما يتناسب مع عملية ضم البرنامج إلى الصندوق ونحن الآن منظمين إلى مجلس التعاون الخليجي في مجال الشئون الاجتماعية ويأتي على رأس أجندتها موضوع الأسر المنتجة وهذا يعني أن من الضروري التشريعات ضمن المجلس كما أن جامعة الدول العربية حددت (اليوم العربي للأسر المنتجة) بمعنى أن هناك توجه وطني وإقليمي وعربي وعالمي للاهتمام بالأسر المنتجة . وعلى الرغم من الاختلال التي واجه البرنامج إلا انه امتلك الخبرة الواسعة وهو قادر على السير بالمهام الموكلة وقد عملنا مؤخراً منذ تولي مسئولية هذا البرنامج على وضع جملة من الإجراءات التنفيذية لتطوير وتحديث نشاط البرنامج واعادةهيكلته بما يتناسب مع الاتجاهات التنموية الجديدة لتطوير القدرات الفنية والإدارية للمراكز في مجال التخطيط وإدارة الأنشطة ، وفصل ميزانية إدارات المراكز عن الإدارة العامة في المركز الرئيسي بصنعاء ونقل السلطة الى المراكز القائمة وهناك خطط أخرى التوسع في افتتاح مراكز جديدة ، وتخصصات جديدة حسب إمكانيات سوق العمل ومدرة للدخل ، وإنشاء معارض دائمة لتسويق المنتجات لخريجات المركز بعموم المحافظات واستيعاب بقية المتدربين من الأسر الفقيرة ذكور وإناث والعمل على تطوير مهاراتها ، وقمنا بتغيير بعض القيادات ورفد البرنامج بدماء جديدة ذات خبرة من البرامج وكفؤة وخلق التنافس والاهتمام بالجودة في مجال صناعة العقيق والفضة والمصوغات اليمانية وخلق شراكة حقيقية مع مكاتب الشئون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وتنشيط دور القطاع الخاص والتعاقد مع العديد من الجهات في المحافظات كالمدارس وغيرها لعمل الزى المدرسي بما يتناسب مع آلية السوق لتطوير وتحسين الحياة المعيشية للمراكز والاهتمام بالدعم المادي في إطار قرار إنشاء البرنامج والسعي لدعم المانحين لدعم البرنامج من اجل تحقيق أهدافه المنشودة.

والعمل على تطوير الإعمال اليدوية وتحسين التدريب والتأهيل بحسب البيئة لكل محافظة كالصناعات الغذائية وغيرها وحالياً يملك البرنامج 75 مركزاً منها 35مركز تمتلك مباني حكومية والبقية بالإيجار حيث سيقوم مكتب الإشغال بانجاز (10) مراكز قريباً ليصل عددها خلال 2010م (153) مركز.ونحن الان بصدد تجهيز معرض نموذجي استعداداً لمشاركة اليمن في مهرجان ومعرض الخليج الأول للعمل الاجتماعي من 15 19- مارس 2008م في الشارقة التي ستشارك فيه كل المراكز النموذجية بفعالية وبمشاركة الجمعيات.

ومنظمات المجتمع المدني بمنتجات رائعة تشمل كل التخصصات وتعكس المستوى الرفيع والخبرة عن المنتج اليمني الأصيل.

صالح حميد البعداني

التسويقية الدائمة لمخرجات المتدربات بالمراكز على مستوى المحافظات وصعوبة استقطاب الملتحقات بالمراكز في المجالات الحديثة والجديدة لسوق العمل. وصعوبة توفير الإعتمادات المالية لتنفيذ آلية الوحدات المتنقلة وعدم توفير دورات تدريبية متطورة لمديرات

تحديث التشريعات بعد قبول اليمن في العمل الاجتماعي لمجلس التعاون الخليجي

منتجات الخوص وعزف النخيل

مشاركة اليمن في معرض الشارقة الأول نقلة نوعية لمنتجات اليمن الأصيلة

منتجات الخوص وعزف النخيل

بكل الاتجاهات

الأمم المتحدة تحث أوروبا على مساعدة الدول النامية بشان المناخ

ايفو دي بوير رئيس أمانة التغير المناخي بالامم المتحدة

أوسلو / 14 أكتوبر / رويترز:

قال أكبر مسؤول في الأمم المتحدة معني بالتغيرات المناخية انه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتوصل سريعا إلى وسائل لمساعدة الدول النامية على مكافحة تغير المناخ لتجنب معضلة قد تعرقل العمل على مستوى عالمي.

وأضاف ايفو دي بوير رئيس أمانة التغير المناخي بالأمم المتحدة في بون لرويترز عن رسالته إلى وزراء البيئة بالاتحاد الأوروبي في اجتماع في بروكسل الاثنين الماضي «هذه أولوية يتعين على كل الدول الصناعية التحرك بشأنها سريعا.»

وكانت نحو 190 دولة اتفقت في بالي باندونيسيا في ديسمبر الماضي على وضع خطة عالمية لمكافحة تغير المناخ بحلول نهاية 2009 وتوسيع بروتوكول كيوتو للأمم المتحدة الذي يلزم 37 دولة صناعية بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حتى 2012.

وقال دي بوير «كما أشار مؤتمر بالي نحن بحاجة إلى تدفق إضافي حقيقي للموارد يمكن قياسه والتحقق منه.»

ويتعين على الدول الغنية أن تعزز مساعدتها لمساعدة الدول الفقيرة على كبح زيادة انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. وذلك بدوره سيشجع الدول النامية على تنويع اقتصادياتها بعيدا عن الوقود الاحفوري باتجاه أنواع للطاقة أكثر نظافة.

والولايات المتحدة هي الدولة الغنية الوحيدة التي لم توقع بروتوكول كيوتو.

وقال دي بوير «إذا لم تتمكن من توليد الموارد للعمل على إشراك الدول النامية .. حينئذ سيكون من الصعب على الولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ومن المحتمل الاتحاد الأوروبي التحرك قدما.»

وأضاف قائلا «حينئذ تصبح الأشياء صعبة.»

ويقول الاتحاد الأوروبي انه رائد في مكافحة تغير المناخ الذي تقول لجنة المناخ بالأمم المتحدة انه سيؤدي إلى مزيد من الموجات الحارة والفيضانات والجفاف وارتفاع مستويات البحار في هذا القرن.

وقال دي بوير إن هناك أفكارا واعدة لتمويل جديد يتضمن بيع حقوق انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي واستخدام بعض العائدات لمساعدة الدول النامية.

وفاة المخرج السينمائي المصري ياسين إسماعيل ياسين

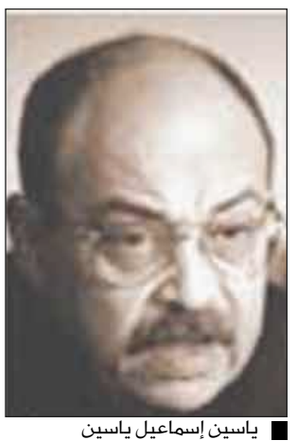

ياسين إسماعيل ياسين

القاهرة / 14 أكتوبر / رويترز:

توفي المخرج المصري ياسين إسماعيل ياسين عن 59 عاما الاثنين الماضي بعد صراع مع مرض السرطان استمر أكثر من عام.

ولد ياسين يوم 21 مارس 1949 والتحق بمعهد السينما بالقاهرة لكنه لم يكمل الدراسة به واتجه إلى التأليف الدرامي في السبعينات قبل أن يخرج أول أفلامه (اللعبة) عام 1978.

وكتب ياسين السيناريو والحوار لعشرين فيلما أخرجها ومعظمها ذو طابع بوليسي ومنها (امرأة بلا قلب) (بدور الشيطان) و(الشيطان يغني) و(المنتقمون) و(القناص) و(أخي وصديقي سأقتلك) و(عاد لينتقم) و(جريمة إلا ربع) و(حلقة الرعب) و(الرجل الشرس) إضافة إلى أعمال تلفزيونية منها مسلسل (عيون تائهة) وسهرة عنوانها (بين أحضان إبليس) ومسلسل (دوائر الشك).

وشارك ياسين بالتمثيل مرة واحدة في طفولته في فيلم (إسماعيل ياسين بوليس حربي) عام 1958 بطولة أبيه إسماعيل ياسين (-1912 1972) أكثر ممثلي الكوميديا في مصر شهرة.

وانشغل ياسين قبل أكثر من عام بمسلسل (إسماعيل ياسين) عن حياة أبيه الذي شارك في مئات الأفلام بعضها حمل اسمه ويقول نقاد ان بعضها ما زال مجهولا.

لكن المرض حال دون أن يكمل ياسين كتابة قصة حياة والده وما زال المسلسل مشروعا مؤجلا.

مع الاحداث

محمد رجب أبو رجب

إلى من يهمه الأمر

اطلقوا سراح المناضلين من سجونكم الفلسطينية

جرت العادة أن نطالب الكيان الصهيوني وحكومته بفك الأسرى والمعتقلين في سجونه وزنازينه ، ولكن في هذه المرة – سأخرج عن العادة لأ طالب السجان الفلسطيني بفك سراح السجين المناضل المقاتل الفلسطيني مهما كان انتماؤه التنظيمي وعقيدته وفكره ، مادام يقاتل إسرائيل وجيش الاحتلال.

أنا شخصياً غير قادر أن أفهم في أي يوم من الأيام أن يجري اعتقالي لأنني ابن التنظيم الفلاني ، ولأن رأيي بالموضوع الفلسطيني كذا ، وكذا ، ولأنني أكتب كذا ، ولأنه لايعجبني هذا المسؤول.

لا أعرف ماهو شعور المناضل عندما يكون في سجن فلسطيني ويخرج بعد أن يعذب ، هذا إذا كتبت له الحياة ، هل سيواصل النضال لقد قلتها سابقاً وأقولها اليوم : هذا عيب .. واللّه لا أحد في فلسطين يرعى الوطنية أكثر من الآخر ، ولا أحد يرعى الحرص أكثر من الآخر ، الساحة تتسع للجميع ونحن في مرحلة تحرر وطني ، وكل ما أرجوه أن لاينسى الأخوة المسؤولون أن فلسطين مازالت محتلة ، وغزة والضفة التي نسعى لإقامة دولة فلسطينية على أرض محتلة ، وبأن حكومة فياض، وحكومة هنية تحت الاحتلال ، وبأن أي مسؤول وليس مواطن لايستطيع أن يغادر هذه الأرض دون موافقة السيد أو لمرت.

أرجو أن لاينسى أي مسؤول فلسطيني أن المعابر مغلقة والقرار لإسرائيل حتى اللحظة ، أن لاينسى أن الكهرباء والماء والدواء والغذاء يأتي بقرار إسرائيلي وماذا بعد؟

هل هذا يكفي أم نزيد ؟

لذا تعالوا نبحث عن الحل ، والحل يكمن في وحدتنا الفلسطينية واليوم أمامنا مبادرة يمنية خالصة صادقة، وحكيمة، لماذا لا ننتهز هذه الفرصة ونبلغ الأخ الرئيس علي عبداللّه صالح بأننا قادمون لليمن في الوقت الذي يحدده ودون تأخير لنعلن وحدة الصف الفلسطيني ، وحدة الفصائل وحدة الثورة، وحدة الشعب ، وحدة القضية ، قولوا ما لنا الذي ينفعكم وماهو الأهم من هذا؟

لكن أرجوكم قبل أن تأتوا أطلقوا سراح المعتقلين ، هذا ليس لسان حالي فقط ، ولكنه لسان حال كل الفلسطينيين في الشتات الفلسطيني.

بكيل المكرسي

آباء بحاجة إلى ضبط

البداية ربما يكون العنوان قاسياً بعض الشيء ، لكن هذه هي الحقيقة التي لا مفر منها , لأنه وللأسف الشديد عندما نرى ما يحصل أمام بعض الآباء من أبنائهم دون أن يحرك ساكناً اجزم وبكل صراحة أن هؤلاء الآباء يحتاجون الى ضبط ليس بسبب الجهل فقط , ولكن ربما يكون الأب أستاذا في إحدى المدارس أو إحدى الجامعات ويعطي دروساً في الأدب والأخلاق أو حتى دروساً في مجال أخر ونجده مكتوف اليد لايستطيع تربية ابنه الذي ربما عمره لايتجاوز الخمسة عشر عاماً .

إن المثير للاستغراب أن هناك أباءً يشجعون أبناءهم على أذية جيرانهم , بل الأغرب من ذلك أنه حينما يأتي أحد الشاكين ليشكو إلى احد هؤلاء الآباء ابنه , يكون رد الأب أنه يريد شهوداً بمواصفات , وهي أن لايقل عمر الشاهد عن أربعين عاما , وقد حضرت موقفاً من هذا النوع (طبعاً هذا الأب مثقف وكان رده بهذا المنطق) فبرأيكم كيف سيكون رد ألأب غير المتعلم أو غير المثقف ؟ أسئلة لا بد لها من إجابة ولو في حدود العادات والتقاليد ليس أكثر . إن عاداتنا وتقاليدنا لاتسمح بمثل هذه المهزلة التي قد تتفشى في المجتمع إذا لم يوجد لها رادع , فهي تسيء إساءة ليست عادية , فعلى سبيل المثال كنت في أحد الأيام في أقسام الشرطة , كان هناك أحد ضباط القسم يطلب من أحد المحجوزين لديه في القسم أن يتصل بوالده ليحضر الى القسم , فأخذ هذا الولد الهاتف ليتصل بوالده , وإذا به ينادي أباه باسمه , دون أدنى إحترام ولو من باب الخجل أمام الناس , فهل هذا يرضي أي أب ؟ .. إذا كان الجواب " لا" فهذا هو الاحترام وهذه عاداتنا وتقاليدنا وديننا , أما إذا كان الجواب "نعم " فأجزم أن الأب يحتاج إلى ضبط , لأنه لو تربى هو على الأخلاق الحميدة والفاضلة لما سمح أن يصدر مثل ذلك من ابنه لأنني اعتبرها إهانه . الجميع يعلم أن عاداتنا وتقاليدنا وديننا الإسلامي يحثنا على إحترام من هو أكبر منا سناً , فكيف بآبائنا وقد قال اللّه عزوجل : (وقضى ربكم ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) صدق اللّه العظيم , فهل وصلت الجرأة ببعض الآباء إلى إهمال تربية أبنائهم حتى يتمادوا في الاستهتار بهم ؟ .

أما بعض الآباء فانه يترك أبناءه ليل نهار في الشارع ولا يسأل عنهم , فكم من حوادث تحصل في الشارع بسبب إهمال هؤلاء الآباء بحيث يكون الابن فيها ضحية ترك والده له , ألا يستحق مثل هذا ألآب الضبط ؟.. الكثير والكثير من الأسئلة تطرح نفسها , ولعل أهم سؤال أود طرحه هو عندما يكون الأب معلماً في إحدى المدارس في الفترة الصباحية ويعمل في عمل أخر بقية اليوم , بل إنه وفي بعض الأيام لايعود إلى المنزل إلا الساعة الثالثه أو الرابعة قبل الفجر حاملاً على كتفه سلاحه (الآلي) وطول النهار أبناؤه في الشارع يؤذون الذاهب والعائد باليد واللسان , بل يستخدمون الأحجار لضرب أعمدة الإنارة لكي تصدر أصواتا مزعجه , فهل مثل هذا الشخص يمكن أن نأتمنه على تعليم أبنائنا في المدرسة ؟.. وما هو الداعي لحمل السلاح على كتفه ؟ اعتقد إنه أيضا لابد له من ضبط .